٢ ـ تعاظم القوة العسكرية الفلسطينية، والوزن السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في النصف الثاني من السبعينات، على الرغم من الآثار التي خلفتها الحرب الاهلية اللبنانية، والدخول السوري الى لبنان[٧١]، حيث يمكن القول، ان الفترة الممتدة من العام ١٩٧٧ حتى خروج المنظمة من لبنان كانت تشكل ذروة القدرة الفلسطينية، من الناحية العسكرية[٧٢]، وقد ساهم ذلك في انهاء الانقسام الفلسطيني، واعادة الوحدة الوطنية، بعد عودة فصائل «الرفض» الى الاحتماء بالشرعية الفلسطينية، وهو ما تجلى بوضوح في الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٧٩، التي شهدت عودة الجبهة الشعبية للمشاركة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

٣ ـ اما السبب الاخير، فهو انتصار الثورة في ايران، الامر الذي احدث انقلاباً على الصعيد السياسي في المنطقة، وبشكل خاص في منطقة الخليج. وقد انعكس ذلك بصورة جذرية على موقف العراق، الذي بدأ منذ العام ١٩٨٠ انتهاج سياسة فلسطينية مغايرة تماماً، تقوم على قاعدة احترام المنظمة، واستقلالية قرارها. وقد بدأت ملامح هذه السياسة، عملياً، بقيام العراق باغلاق مكاتب جبهة الرفض، ولا سيما الجبهة الشعبية، الامر الذي اعتبر بمثابة اعلان عن وفاة جبهة الرفض التي كانت توفيت، في الواقع، قبل صدور هذا الاعلان.

ولكن اذا كان ذهاب السادات الى القدس، وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، قد أطاحا بالتحالفات وموازين القوى التي كانت قائمة في المنطقة، الامر الذي حدا بالنظام السوري لاعادة حساباته في لبنان، وتحديداً تجاه مشروع السيطرة على المنظمة[٧٣]، فان دخول العراق الحرب مع ايران، وخروج م.ت.ف. من لبنان العام ١٩٨٢، قد اعادا رسم خارطة جديدة للتوازنات في المنطقة. اذ لأول مرة في تاريخ سوريا بدا النظام السوري بمنأى عن التنافس والتهديد لدوره، سواء من قبل مصر، او العراق، او المنظمة مؤخراً، بعد الفراغ الذي اعقب خروج الاخيرة من لبنان، والفراغ الذي خلفه انكفاء العراق بسبب انشغاله في الحرب مع ايران، حيث بدت الظروف مؤاتية ومهيأة للنظام السوري للقيام بسد هذا الفراغ، والاضطلاع بالدور الاقليمي في المنطقة الشرقية.

والواقع ان النظام السوري لم ينتظر كثيراً لالتقاط هذه الفرصة التي تتيح له اعادة تنفيذ المشروع السوري السابق للهيمنة على م.ت.ف. الذي تعطل العام ١٩٧٦. وهو ما تجلى بالدعم السوري للانشقاق في «فتح» في أيار (مايو) ١٩٨٣، اي بعد مرور اقل من عام على خروج قيادة م.ت.ف. من لبنان وبعد شهور قليلة من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شباط (فبراير) ١٩٨٣، حيث توصل المجلس الى صياغة قراراته، الشهيرة، التي اعتبرت بمثابة قرارات الحد الادنى في الاجماع الفلسطيني، والتي جاءت لترضي الاتجاهات كافة داخل المنظمة.

وعلى الرغم من ان الشعارات التي رفعها المنشقون عن «فتح» كانت تتسم، من الناحية الشكلية، بالعدل، الا ان أي متتبع للعلاقة التاريخية بين النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية كان يعرف، مسبقاً، ان الشعارات المطروحة، المطالبة بضرورة «الاصلاح»، ومحاربة «الانحراف» ليست سوى التبرير لعملية الانقسام، التي كان يراهن النظام السوري، من خلالها، على تفكيك المنظمة واعادة تركيبها على اساس يؤمن للنظام السوري الهيمنة المطلقة عليها.

والحقيقة ان ثمة كلاماً كثيراً يمكن ان يقال حول الاثر الذي تركته ـ وما تزال تتركه ـ الاصابع السورية في الانشقاق الاخير الذي شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث دلت السنوات الثلاث الاخيرة، بما لا يقبل أي شك، على حجم التأثير الذي لعبه النظام السوري في احداث الانقسام في صفوف المنظمة، والتشجيع على بقائه. ومن الادلة على ذلك الضغوط الهائلة التي مارستها، ويمارسها، النظام السوري على الفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق؛ ورفض السوريين انجاح اي مشروع